

السعودية في حرب أسعار شاملة بعد انهيار اتفاق أوبك+

الرياض تضغط على موسكو بالتلويح برفع إنتاج النفط إلى طاقتها القصوى

أسعار النفط
وكورونا تترك
أسواق الخليج

الرياض - سجلت مؤشرات أسواق المال الخليجية أمس انحدارا غير مسبوقة بعد إخفاق تحالف "أوبك+" في الاتفاق على خفض إضافي في إنتاج النفط، وتساعد مخاوف تفشي فيروس كورونا المستجد. وكانت الأسواق الخليجية مغلقة يوم الجمعة حين فشلت أوبك وحلفاؤها في التوصل إلى اتفاق لتعميق تخفيضات الإنتاج يوم الجمعة، والذي أدى إلى هبوط حاد في أسعار النفط. تراجع مؤشر سوق "تداول" في السعودية، صاحبة أكبر اقتصاد في المنطقة في نهاية تعاملات الأحد بنسبة 8.32 في المئة، لتلتحق بالخصائر الكبيرة التي تكبدتها الأسواق العالمية في نهاية الأسبوع الماضي.

وهبط سهم شركة أرامكو إلى ما دون سعر الطرح الرئيسي وهو 32 ريالاً (8.5 دولار) لأول مرة منذ إبراج عملاق النفط السعودي في البورصة في 11 ديسمبر.

وبلغ سعر السهم في نهاية التعاملات نحو 30 ريالاً. وتراجعت بذلك القيمة السوقية لأرامكو، أكبر شركة مدرجة في سوق مالية على مستوى العالم، إلى أقل من 1.6 تريليون دولار، بعد أن كانت قد تجاوزت تريليوني دولار بعد أيام من بدء تداولها في ديسمبر الماضي. وقال محللون إن تفشي فيروس كورونا فاقم خسائر الأسهم السعودية، إضافة إلى تقارير تشير إلى اعتقال شخصيات بارزة في الأسرة الحاكمة.

وفي الدول الخليجية الأخرى، انخفض مؤشر سوق دبي بنحو 7.87 في المئة، وهو التراجع الأكبر منذ نحو ست سنوات، في حين تراجع مؤشر سوق أبوظبي بنسبة 5.37 في المئة وسوق قطر بنسبة 2.92 في المئة. وسجلت أكبر الخسائر في سوق الأسهم الكويتية، التي تراجع مؤشرها الرئيسي بأكثر من 10 في المئة، وهو ما دفع السلطات المالية للتدخل وتعليق التعاملات.



خلاف مؤقت أم شرح دائم؟

ولم ترد وزارة الطاقة السعودية على طلب التعليق على التقرير. وكانت السعودية ملتزمة على مدار الشهر الماضي بخفض يزيد على التزاماتها بموجب اتفاق أوبك+ الذي خفض إنتاج الدول المشاركة فيه بنحو 2.1 مليون برميل يوميا. وقيدت الرياض "طوعا" سقف إنتاجها بشكل أكبر في محاولة لتعزيز الأسعار. وعندما ينتهي الاتفاق الساري حاليا بنهاية الشهر الجاري، ستكون الرياض حرة في أن تضح ما تشاء من النفط.

ودفعت السعودية خلال اجتماع أوبك+ في فيينا يوم الجمعة باتجاه خفض إضافي في الإنتاج بمقدار 1.5 مليون برميل يوميا لمواجهة التراجع في الطلب على الخام بسبب التداعيات الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا. لكن التفاوض الرسمي بينها وبين العملاء اليوم الاثنين.

الاقتصادية لتفشي فيروس كورونا. وبعد فشل محادثات أوبك وحلفائها، بشأن المزيد من خفض الإنتاج، ردت الرياض خلال ساعات بخفض أسعار ما يعرف باسم البيع الرسمي.

الكسندر نوفاك: كل دولة
تتمتع بالحرية في ضخ ما
تشاء من النفط بداية من
نهاية مارس الجاري

وقدمت تخفيضات قياسية لكميات من الخام تبعها في جميع أنحاء العالم، وفقا لقائمة أسعار اطلعت عليها بلومبرغ. وقال مصدر مطلع إن أرامكو حددت الأسعار، لكن من المرجح أن يتم التوصل الرسمي بينها وبين العملاء اليوم الاثنين.

وتمثل زيادة الإنتاج تصعيدا كبيرا من وزير النفط السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، بعدما رفض نظيره الروسي الكسندر نوفاك خلال اجتماع تحالف أوبك+ في فيينا يوم الجمعة مقترحها بخفض جماعي للإنتاج. وعقب انهيار المحادثات، قال نوفاك إن كل دولة تتمتع بالحرية في ضخ ما تشاء من النفط بداية من نهاية شهر مارس الجاري. ويرى إيمان ناصري، العضو المنتدب لمنطقة الشرق الأوسط في شركة فاكستس غلوبال انرجي الاستشارية للنفط أن "المملكة العربية السعودية الآن تخوض حرب أسعار شاملة".

وقالت بلومبرغ إن أسواق الطاقة تتعرض الآن لصدمة متزامنة في العرض والطلب في ظل تراجع معدلات استهلاك وقود الطائرات والبززين والديزل على نحو متسارع بسبب التداعيات

المقبل، من حوالي 9.7 مليون برميل يوميا الشهر الجاري.

وقال مدير صندوق تحوط سلعي، طلب عدم الكشف عن اسمه بسبب حساسية الموقف إن هذا القرار "يعادل إعلان الحرب في سوق النفط".

ويمكن أن تكون استراتيجية الصدمة والربح التي تبنتها الرياض محاولة لإلحاق أقصى قدر من المعاناة بروسيا وغيرها من المنتجين بأسرع ما يمكن، في محاولة لإعادتهم إلى طاولة المفاوضات، ثم يلي ذلك عكس اتجاه الإنتاج والبدء في خفضه سريعا إذا تم التوصل إلى اتفاق.

وأعلق خام برنت، وهو المؤشر الرئيسي لتسعير النفط العالمي، يوم الجمعة على انخفاض بنسبة 9.4 في المئة، وهو أكبر انخفاض يومي له منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ليصل إلى نحو 45 دولارا للبرميل.

تبنت السعودية استراتيجية الصدمة والربح، بإعلان حرب أسعار في أسواق النفط. ويقول محللون إنها ربما تريد إلحاق أقصى قدر من المعاناة بروسيا وغيرها من المنتجين بأسرع ما يمكن، في محاولة لإعادتهم إلى طاولة المفاوضات، ليتم بعد ذلك خفض الإنتاج سريعا إذا تم التوصل إلى اتفاق.

واشنطن - أكدت مصادر مطلعة أن السعودية تعتزم زيادة إنتاجها من النفط الشهر المقبل، ليتجاوز عشرة ملايين برميل يوميا، في رد فعل عنيف من الرياض على انهيار تحالف "أوبك بلس" الذي يجمع منتجي منظمة أوبك وحلفاؤها من خارج المنظمة، بقيادة روسيا.

وقالت إن الرياض، وهي أكبر مصدر للنفط في العالم، أطلقت حرب أسعار عبر خفض أسعار مبيعاتها من الخام للأسواق العالمية، لتصل إلى أقل مستوى لها خلال أكثر من عشرين عاما. ويرى محللون أن ذلك يعني تقديم تخفيضات غير مسبوقة للأسواق في أوروبا والشرق الأقصى والولايات المتحدة، لجذب المشترين لشراء النفط السعودي، على حساب الموردين الآخرين.

ونكرت وكالة بلومبرغ أن السعودية ابليت بعض أطراف القطاع الخاص في الأسواق أنها قد ترفع سقف إنتاجها إذا لزم الأمر، ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ 12 مليون برميل يوميا، وفقا لمصادر مطلعة على المحادثات، طلبت عدم كشف هويتها لأجل حماية العلاقات التجارية.



إيمان ناصري
السعودية تخوض الآن
حرب أسعار شاملة في
أسواق النفط

ويبدو أن زيادة إنتاج السعودية يمثل هذا المعدل، في ظل تراجع الطلب على الخام بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد، يمكن أن تدفع أسواق النفط إلى حالة من الفوضى.

وترجح المصادر المطلعة زيادة إنتاج السعودية من النفط إلى أكثر من 10 ملايين برميل يوميا اعتبارا من أبريل

الصين تبني 16 مصنعا في محور قناة السويس

استثمارات تفتح أبواب تطوير صناعة النسيج والملابس والبتروكيماويات

السياسي لإعلان الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس. وكشف زكي أنه سيتم توقيع عدد من العقود الجديدة لمستثمرين عرب وأجانب خلال المؤتمر، إلا أنه لم يحدد أسماء الشركات.

وسجل حجم الاستثمار المباشر في المنطقة نحو 17 مليار دولار، من خلال تأسيس 247 مشروعا توفر نحو 70 ألف فرصة عمل.



يحيى زكي
أكلنا مفاوضات مع
موانئ دبي لتأسيس
شركة للتنمية والتطوير

وتوقع رئيس غرفة الملاحنة في بورسعيد عادل للمعي زيادة الاستثمارات الصينية خلال الفترة المقبلة في المنطقة الاقتصادية، خاصة في صناعة النقل واللوجستيات تزامنا مع فترة الاستثمارات في القطاعات الأخرى.

وقال إن "مؤشرات الغرفة رصدت عددا من الاستثمارات الصينية التي تسعى لتدشين مقرات لها في الخارج، فيما تعد منطقة قناة السويس مقصدا يحقق طموحات هذه الاستثمارات".

ولفت إلى أن الاستثمارات الصينية تستهدف إنتاج السلع الوسيطة من أجل إعادة التصدير، فضلا عن أن منطقة قناة السويس تقع في امتداد طريق الحرير الصيني.

الصينية تستهدف المنطقة الاقتصادية بقناة السويس لموقعها الجغرافي الذي يضعها في قلب حركة التجارة العالمية". وأشار المنزلاوي في حديثه لـ "العرب" إلى أن هذه المنطقة استراتيجية لرؤوس الأموال الأجنبية، إلا أنها تحتاج إلى مواكبة هذا الفكر من خلال تدشين مصانع جاهزة بنظام الإيجار.

وأوضح أن غالبية الاستثمارات الأجنبية التي تقصد المناطق الحرة لا ترغب في ضخ أموال في بناء مصانع، وتفضل تاجير وحدات جاهزة بدلا من توجيه الإنفاق على عمليات البناء.

وتسعى المنظمة الاقتصادية لقناة السويس لاستنساخ هذا النظام المعمول به في منطقة جبل علي في دولة الإمارات، حيث يتم تأسيس مباني جاهزة تلبى احتياجات المستثمرين بنظام الإيجار.

وأكد يحيى زكي، رئيس المنطقة الاقتصادية لمحور قناة السويس، أن الهيئة انتهت من المفاوضات مع موانئ دبي على إنشاء شركة للتنمية والتطوير، فيما تم تخصيص مساحة تصل لنحو 10 كيلومترات مربعة بمنطقة العين السخنة لهذا الغرض.

وأوضح في تصريحات خاصة، أنه سيتم التنفيذ على مرحلتين، الأولى بنحو 5 كيلومترات يتم تنفيذها، ثم يتم تسليم الخمسة الأخرى بعد تطويرها تدريجيا. وتستضيف منطقة الجلالة المتاخمة لمدينة العين السخنة في شرق القاهرة مؤتمرا دوليا خلال يومي 21 و22 مارس الحالي بحضور الرئيس عبدالفتاح

الاستفادة من سد هذه الفجوة، في ظل حصول الملابس على المنشأ الصناعي المصري.

وأفادت مصادر اقتصادية مصرية، أن الجزء الثاني وهو الخاص بصناعة البتروكيماويات يحظى باهتمام مصري تزامنا مع فورة الاكتشافات الغازية، ما يعزز من تأسيس مصانع صينية تستهدف الاستفادة من هذه الوفرة، وتصنيع منتجات البتروكيماويات، وإعادة تصديرها للسوق المحلية المصرية وباقي المقاصد التسويقية المستهدفة للجانب الصيني.

وقال رئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي في جمعية رجال الأعمال المصريين مجد الدين المنزلاوي إن "الاستثمارات

وتحاول الصين منذ سنوات توطین صناعة المنسوجات في مصر، وسعت في الفترة الأخيرة إلى تدشين مدينة للمنسوجات في نطاق المنطقة الصناعية لمدينة السادات، والتي تبعد عن شمال غرب القاهرة بنحو 93 كيلومترا.

وتعترت مفاوضات تدشين المدينة وظلت المناقشات أكثر من عامين دون جدوى رغم تخصيص الحكومة المصرية منطقة صناعية خاصة بالشركات الصينية في منطقة السادات. وتامل بكين من تصنيع الملابس في مصر الاستفادة من نظام الحصص الذي تقره الولايات المتحدة للملابس المصرية. ولا تكفي الصناعة المصرية الوفاء بهذه الحصص للسوق الأميركية، وبالتالي



قناة السويس تفتح شهية الاستثمار لاستهداف الأسواق الأفريقية

عززت الشركات الصينية رهانها على المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، في بحثها عن مقاصد استثمارية تفتح لها أبواب أسواق جديدة، حيث تسعى للاستفادة من المزايا التسويقية للمنتجات، التي تحمل المنشأ المصري.

وقالت مصادر مصرية مطلعة لـ "العرب" إن المصانع الصينية سترتكز اهتمامها على قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة والبتروكيماويات، وهي القطاعات التي ترغب الصين التوسع فيها خارج حدودها، وتجد أن أمامها فرصا واعدة.

وأضافت أن الهيئة ستخصص نحو 4 ملايين متر للمطور الصيني الذي يقوم بتقسيمها وفقا لنظام التجمعات الصناعية التي تضم الصناعات المتجانسة.

وأشارت المصادر، إلى أن تداعيات فيروس كورونا بالصين، حفز بعض المطورين خلال الأيام الماضية على سرعة إنهاء إجراءات تدشين المنطقة الجديدة بقناة السويس، لتكون نقطة عمليات تنطلق لخطوط مختلف الأسواق، بعد تأثر بعض الأسواق العالمية باختناقات سلاسل إمداد المواد الخام والصناعات الوسيطة من السوق الصينية.

وتعتبر هذه المنطقة الثانية من أهم هذه الكيانات الكبرى التي وقعت معها القاهرة، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) مع 21 دولة أفريقية، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية المشاركة الأوروبية، فضلا عن الاتفاقيات التفضيلية مع عدد من الدول، في مقدمتها واشنطن.



محمد حماد
صحافي مصري

القاهرة - تنهك شركات صينية في دراسة العديد من الفرص الاستثمارية في المنطقة الاقتصادية بمحور قناة السويس في مصر، حيث تسعى لتأسيس منطقة عمليات تستهدف أسواقا جيدة بينها السوق الأفريقية.

وأعلنت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عن توقيع اتفاق مع مطور صناعي صيني لتأسيس 16 مصنعا، تركز بشكل أساسي على المنسوجات.

وتستهدف بكين من الخطوة تصنيع منتجات تحمل شهادة منشأ مصرية تمكنها من العبور إلى أسواق تبحر بعض 1.6 مليار نسمة، وهي الدول التي توقع مصر معها اتفاقيات تسمح لصادراتها المرور بإعفاء جمركي تام.

ومن أهم هذه الكيانات الكبرى التي وقعت معها القاهرة، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) مع 21 دولة أفريقية، بالإضافة إلى دول الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية المشاركة الأوروبية، فضلا عن الاتفاقيات التفضيلية مع عدد من الدول، في مقدمتها واشنطن.